الوحدة مطلب

إن دواعي الفرقة والاختلاف بين المسلمين في بداية الدعوة كانت كثيرة ومتنوعة، عرقية وطبقية وحضرية وثقافية، ولكن الإسلام كان حريصاً على ترسيخ الوحدة بين المسلمين فوق كل الاختلافات الخلقية والخلقية، المدنية والثقافية، فكان نداؤه فيهم (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا) ، فالوحدة بين المسلمين مطلب حاكم يعلو على أيّ مكون خاص لفئة من المسلمين، مهما كان هذا المكون، ولا يجوز أن يشقَّ عصا الوحدة إتباعاً لعنصر من عناصر التفريق والتمييز، صحيحاً كان هذا العنصر أو خاطئاً، طبيعيّاً أو مفتعلاً، وسواءً كان طبقياً أو عرقياً أو ثقافياً أو فكرياً، فكل أنواع التنوع الصحيح والطبيعي والعفوي، هي تحت سقف الوحدة ، وإلاّ فهي خطوة شيطانية نحو الفرقة والاختلاف كائناً من كان قائدها، وعى ذلك أم لم يعه، فالوحدة مطلب حاكم، يجل عن أن يعلوه أحد بسبب أو علة.

الطائفية ارتهان للأموات:

لو تأملت في الطائفية التي يراد لها أن تكون عامل شق لوحدة المسلمين، لو جدتها تقوم على أساس ثقافي خاطئ، عمدته تقديس الأولين من صالحي الأموات وعلمائهم ومفكريهم، فكل طوائف القرن الخامس عشر الهجري، هي مرتهنة بمذاهب وآراء لرجال في القرون الثلاثة الأولى للهجرة النبوية، توقف المسلمون عليه ورهنوا حياتهم به جيلاً على أثر جيل، يبالغ بعضهم في ذلك حتى يرى أنه لو خالف السلف في شيء لضل عن الهدى، ويتخفف بعضهم فيه ليسمح لنفسه بمخالفة السلف في آرائهم، ظاناً بذلك أنه قد خرج عن أسارهم، ولكنه في الواقع صار نسخة جديدة ضمن موروث قديم.

في تلك القرون الأولى التي تستنسخها الأمة إلى اليوم، واجه رجالها وعلماؤها ومفكروها موجة معارضة من محافظي السلف، حيث كانوا يريدون إلزامهم بما سمعوه وروه عن التابعين والصحابة الأولين، فكانت هناك مساجلات بينهم وبين سلفيي زمانهم، يدافع هؤلاء فيها عن حقهم في الخروج عما التزم به الصحابة والتابعون من أهل القرن الأول، ويهاجمهم الفريق الثاني على خروجهم هذا عنهم.

وكان الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود سلفياً محافظاً، فمع أنه من أهل القرن الأول إلاّ أنه كان يتشدد في الاقتداء بالأحياء من الصحابة، فقد روى عنه أنه كان يقول في الاستنان بالصحابة " من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات، فإن الحيَّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد (ص) كانوا أفضل هذه الأمة، أبرّها

قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم "

وكان المتمسكون بالإتباع دون " الابتداع "، يرفضون علماء الكلام وعلم الكلام، ويصرون على أن الصحابة والتابعين كانوا أعلم بالله منهم، حيث كان كلامهم قليل العبارة كثير البركة، على عكس كلام علماء الكلام، كثير العبارة قليل البركة، فكان المتشددون من السلف منذ القرن الأول يرفضون الخروج عن سمت أهل ذلك القرن، ولكن رجال زمانهم قد خالفوهم في ذلك فكانت الثمار المذهبية والثقافية التي ازدهرت في القرنين الثاني والثالث ووراءهما القرن الرابع، هذه التي نتوارثها نحن اليوم ونأبى الخروج عليها، كما خرجوا هم عن صالحي سابقيهم من الصحابة والتابعين.

يتمسك السلفيون بضرورة التمسك بإتباع نهج الصالحين من السلف، وبضرورة عدم الخروج عن سمتهم وأخلاقهم وفكرهم وسلوكهم، ويتشدد البعض فيبلغ في ذلك حد لبس ما لبسوا وأكل ما أكلوا، والتسمي بأسمائهم، والتزيي بزيهم والتداوي بدوائهم، معللاً ذلك بأنهم خير القرون، ولعمرك إن كان مراد الحديث الإخبار بحقيقة كائنة فيهم فإن التشبه بهم لن يلغي هذه الحقيقة فقد مضى بها أهلها وسيظلون هم خير القرون، والحق أن الأمر ليس كذلك، فلم يكونوا خير القرون لأنهم قد لبسوا أو شربوا أو تحدثوا وفق أنماط محددة، بل لأنهم كانوا نعم المؤمنين العاملين في سبيل قضيتهم التي كلفوا بها.

إن خيرية القرن الأول ليست عائدة لثقافة وفكر وسلوك ينبغي التمسك بحذافيره، وإنما لمجموعة القيم الطيبة الحاكمة لهذه التفاصيل..

البدعة في الدين:

إن فهم البدع والمحدثات بأنها كل أمر خالف المروي المقبول عند علماء الأمة من السلف والخلف، هو نفق يقود نحو الجمود وعبادة الأسلاف، ومن هنا ليس هناك نص في الدين يتمتع بالحجيّة الدائمة كنص قطعي الصدور عن الله ورسوله سوى القرآن، ومادام الأمر كذلك فكل فهم يقوم على البرهان في فهم كتاب الله، وفي قبول أورد نص من السنة أو في فهمه فهو شرعة مفتوحة في الدين، وأما أفهام العلماء وآراؤهم فآراء رجال تصيب وتخطئ، تحيا وتموت.

ينبغي التمييز في شأن البدع بين حالين كما صرح بذلك العلماء، فإذا كانت البدعة هي ما كان مخترعاً على غير مثال، أو إحداث ما لم يكن في عهد النبي (ص) ثم تجدد بعده فهي بهذا المعنى لا تكون محرمة إلاّ إذا كانت مما أحدث محرماً مخالفاً لقواعد الدين وأصوله، وأما الحُمس الذين يريدون التمسك بحرمة كل ما لم يكن على عهد رسول الله فإنهم مكابرون إذ لا شيء اليوم مما كان على عهد رسول الله (ص).

وأما إذا أريد بها خصوص المعنى الاصطلاحي وهو " الزيادة في الدين أو النقصان منه " أو " أحداث في الدين ما ليس منه "، أو خصوص القسم المحرم فهذا لا نقاش فيه ، ولكن ينبغي عدم تبديع كلّ رأي مخالف بدعوى أنه إحداث في الدين أو زيادة فيه، لأجل أن يسوغ اتهامه بالبدعة المحرمة، إلاّ أن يخالف قيم الدين ومقاصده من قبح الظلم وسوء عاقبة الفواحش، وحرمة هدر حقوق الناس، إلى سائر القيم الجامعة لكل المسلمين، ليظل كل مجتهد تحت مظلة سقفها دون أن تقفز بنا الاجتهادات إلى خارج منظومة القيم، فمن خرج عن قيم الدين ومقاصده فهو المبتدع، وأما من جاء برأي جديد ضمن منظومة القيم الفاضلة فهو اجتهاد محمود ولو خالف كل الأسلاف والصالحين، سواء أصاب أم أخطأ، إذ لا خطر على الأمة من الأخطاء التي تظل تحت سقف القيم والمقاصد الشريفة.

إن اتخاذ السلفية منهجاً في معرفة الحق والباطل – وهو ما عليه كافة المسلمين اليوم - هو في نفسه طريق باطل، يخالف صريح آيات القرآن الكريم الذي بكّت على من قالوا أنهم ألفوا آباءهم على ملة فهم على آثارهم يهتدون، فالقرآن يرفض أصل اتخاذ هذا المنهاج منهاجاً، فليس هناك من وجه لقبول هذا المنطق، إذ لا دليل على صحة آلية إتباع الآباء في الاهتداء للحق، فأصل هذا المنهاج هو مجرد وهم، لا لأجل أن الآباء ضالون ، بل لأن التقليد في حد ذاته لا يصلح سبيلاً للعلم ومعرفة الحق، فهو فاسد وإن أصاب.

وقد رفضه كل العلماء والعقلاء سبيلا في معرفة الحق، فالدين نفسه يثبت فساد منهاج التقليد في أخذ الدين وعلوم العقيدة والقيم الدينية، وإن كان كل أهل الدين إنما يتبعون عملياً ما ألفوا عليه آباءهم فهم على آثارهم مقتدون.

لقد بات لكل مذهب منبع، منه يجري نهره (بعلمائه) كالأزهر ومكة والمدينة والنجف وقم وصحار وصعدة يتداولون بالتصحيح والإسناد إرثهم الذي ورثوه جيلاً بعد جيل ، ثم يدَّعون أنهم علماء، مع أنهم كلهم مقلدون لرسوم أسلافهم يجتهدون ولكن ضمن حوزتهم المنيعة، ويعتبرون الخروج من صندوقها خروجاً إلى ميادين الضلال.

إن اتخاذ إتباع السلف منهجاً في التفكير باطل، وإن كان هذا السلف صالحاً، فصلاحه في نفسه لا يعني صلاحه لمن بعده، إذ لكل جيل ما يصلحه وما يصلح له، واقتحام السلف حياة الخلف جمود للخلف وإهانة للسلف، حيث مع الأيام يغدو ما اعتادوه من عوائد في الدين غير متوائم مع الحياة، فالسلف الصالح كالميت كرامته في تعجيل دفنه، والاحتفاظ بذكراه وجميل محاسنه وقيمه.

ومن ناحية أخرى لابد من الوقوف برؤية حول الطبيعة التراكمية للفكر وبالتالي الطبيعية النسبية لتجليات الحقائق، فالحقائق الإنسانية هي دائماً نسبيّة لا بمعنى أنها تتحول من الحق إلى الباطل، ولكن لأنه لا يوجد وقت تكتمل فيه تجليات الحقائق، فكل ما نحيط به في حياتنا مهما سمى، هي إحاطة منقوص ، فبهذا المعنى نحن لا ندرك من الحقيقة أيّاً كانت إلاّ الطبقات التي تمكنا من اكتشافها ومعرفتها، وأما هي بمسار لا ينتهي، ولا ينفك يريك جديداً ويُبلى جديداً، حتى أنه يمكن أن يقال أن كل جيل لا يدرك من العلم إلاّ قليلاً قياسا للعلم الممكن في الأشياء، وإنه لم يعرف حقيقة ذلك الشيء إلا بمقدار، وأن مفهوم الشيء قد تبدل بتراكم أسراره.

إن هذا الأمر ناتج من طبيعة علم الله سبحانه فهو لانهائي ، وما يحيط به الإنسان بالتالي لانهاية له بحسب المشيئة الإلهية، وقد رمز القرآن لهذه اللانهائية بمثال جميل فقال (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (لقمان:27) هذه الصورة الرمزية تكشف لنا عن لانهائية علم الله وبالتالي لانهائية علم البشر، لأنهم إنما يحيطون من علمه بما شاء لهم. فكل حقيقة يدركها الإنسان هي دائماً قابلة للزيادة والتراكم والإضافة إلى حدٍ يمكن أن يقال للحال السابقة عليه يوما أنها كانت مجرد جهل طفولي.

هذه الحقيقة تتجلى في تتابع الرسل والكتب السماوية، وتتجلى في الأمر القرآني بالبحث والسير والتدبر والاستدلال، وفي مجال الحكم القضائي ضرب القرآن مثلاً لتطور فهم سليمان عن فهم داوود عليهما السلام، لما حكما في غنم القوم التي نفشت في زرع قوم آخرين، فقضاء داوود كان هو الحكم الشرعي قبل أن يدلي سليمان بحكمه، ثم لما تكلم وتبين الحق في كلامه فهم داوود أن نطق ابنه هو تطور وتجديد للشرع جاء على لسان ابنه سليمان، وهكذا الأمور تتطور وتجدد، ولكل حكم شرعي مناط فإن كان صالحاً لتحقيقه وإلاّ فقد انقضى زمانه مفسحاً لما هو أصلح منه، وهناك أمر قرآني عام بإتباع ما هو أحسن، والأخذ بما هو أحسن وقول ما هو أحس، وأحسن فعل تفضيل وهكذا كل الأمور متفاضلة، فمهما اكتشف الأحياء وجهاً هو أحسن مما وجدوا عليه آباءهم فالواجب أن ينتقلوا إليه، لا بل الواجب أن يبحثوا عنه قبل أن يجدوه لأنه دائماً موجود.

إن تطور العلوم الإنسانية يسمح بتطور الأحكام الشرعية، لأنها تخاطبه على قدر عقله، فلو كان مجتمع داوود وسليمان حين الحكم في قضية نفش الغنم في الزرع قد عرفوا التبادل بالعملة المسكوكة، لأمكن للشرع أن يحكم بالتعويض المادي، الذي هو يمثل العدل وسهولة الحكم في آن واحد، لا بل لو أن مجتمعهم قد بلغ من التطور بحيث يصبح المشتغل بالماشية غير قادر على تدبير الاشتغال بالزرع ولا العكس كما هو حال المجتمعات المتطورة اليوم، حيث لكل أمر منهما خبرات معقدة تخصه، لو كان الأمر كذلك لكان حكم سليمان فاسدا وضارا بأهل الضرع والزرع معا، ولكن الأمور كانت بسيطة يومها.

إن أعظم ما ينبغي علينا هو أن نسقط قدسية كل فكرة، فنجعلها قابلة للنقاش والبحث والتطوير، مهما بدا أنها الغاية ولا شيء وراءها، لأنه حتمًا هناك شيء وراءها، كل شيء سيظل قابلا للتغيير ما دام الله سبحانه الذي كل يوم هو في شأن يزيد في إحاطة الإنسان من علمه بما شاء، ولأن علمه سبحانه لا حد له فينبغي على المسلمين أن يتجرؤوا في البحث دون خوف من أو على أي مقدس.

بين الأحياء والأموات:

إننا ندين للأحياء بالاحترام، فهذه هي سنة الخلق، أن يتعايش الناس بينهم بالاحترام والتقدير وحفظ الكرامة، ومع الأحياء من أمثالنا، ستكتب سيئات أعمالنا وصوالحها، ومعهم وفيهم تتحرك صحائف أعمالنا بالحسن والقبيح، فهذه هي سنة الحياة، فاحترام الآخر الحي المشترك معي في زماني هو فرض إلهي، فمن حقي الطبيعي ومن واجبي الإلهي أن أتواصل مع أحياء زماني، بما نراه ونفهمه ونقدر على انجازه، ولست مكلفاً أمام الماضين من الأموات الصالحين بغير الإقرار لهم بالأسبقية علينا في الحياة والدين، وأنهم قد سبقونا بالإيمان، وأنهم (السلف الصالح) يستحقون حقيقة التكريم، والتي ليس منها أن أستلب حياتي وعصري وزماني وفكري وثقافتي وحضارتي لصالح حياتهم وعصرهم وزمانهم وفكرهم وثقافتهم وحضارتهم.

نحن لا ندعو للتنكر لفضل السلف الصالح، ولا لهدر كرامتهم ومقامهم، ولكننا نقول إن قوام حياة الأموات هو بقاؤها على هامش حياة الأحياء، ليتمكن الأحياء من صناعة سعادتهم الحقيقية وفق واقعهم، لا أن يستندوا على الوهم في طلب السعادة من واقع الأموات الذي انقضى ولن يعود، وإذا لم يعمل الأحياء على خلق هذا الواقع الذي يعيشونه سعيداً، بالانسجام مع زمانهم وظروفهم ومشاكلهم، وما بلغوه من تمدن وتحضر وثقافة، ويسهموا في عملية التجديد والتطوير، وظلوا يحلمون بأيام عز الآباء، ناحلين ذلك الزمان حسناتٍ لم تكن فيه، ونازعين عنه سيئات كانت منه، فإنهم لن يدركوا ما أدرك آباؤهم، ولن ينجحوا في العيش مع مقتضيات زمانهم.

إن تسويق حياة الماضين على أنها سر السعادة للاحقين، أمر لا يؤدي إلى حياة سعيدة أبداً، بل هو تبضع لبضاعة باطنها الوهم، ولو حدثت فجئناها فلن نجدها إلاّ سراباً، إذ أننا أجيال زماننا ولن نكون إلاّ كذلك، نشترك مع صالح أسلافنا في القيم الإنسانية العامة، والمبادئ الإسلامية العامة، وأركان الإسلام العامة، وفي ما عدا ذلك فلنا حياتنا ولهم حياتهم، ولنا نظرتنا للأمور ولهم نظرتهم، ولنا فهمنا ولهم فهمهم، وإذا لم نعقل ذلك فسنظل نسمم عقولنا ومجتمعاتنا بسموم زمانهم وقضاياه، التي كان لها يومها مبرراتها الواقعية السليمة والسقيمة في حياتهم، فرضتها ظروفهم السياسية والاجتماعية، على عكس زماننا الذي يفرض علينا قضايا جديدة وأطروحات مغايرة في الدولة والمجتمع.

إن مثل هذا الفهم لواقع القرن العشرين من خلال القرن الثامن يقود إلى العمى عن فهم الواقع، والحياة ضمن واقع افتراضي لا وجود له.

ولقد نبه الدين منذ أوائله بأن لكل زمان دولة ورجال، ونهي كل جيل من الآباء عن إكراه الأبناء على إتباع آثار الآباء وآدابهم، وقال بوضوح أن مراد ذلك لتغير مقتضيات الزمان: " لا تكرهوا أولادكم على آثاركم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم"، وفي رواية " لا تقسروا أولادكم على آدابكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم"، وأخرى " لا تجبروا أولادكم على آدابكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم".

إن في هذه المقولة من العمق ما لا يفهم إلاّ بالتدبر، فكأن الله سبحانه، وهو يريد بالحياة أمراً، قد رزق كل جيل ما يقتضيه له، لتصل الدنيا لما أراد لها ربها من تدبير، وكأن إكراه الأجيال على إتباع آثار الآباء وآدابهم ونظرتهم للحياة يعيق هذه المسيرة، وينمي التخلف عنها، أي أن هذا التجمد يخالف ويعيق سنة إلهية يراد لها أن تمضي.

إن الطائفية والمذهبيّة ثمرة إتباع الماضين، فإذا ما أحسن الخلف حياته، وعاش زمانه، فسيكون لهم مذاهبهم الجديدة والتي قد تتحول إلى طوائف جديدة إذا ما جمد أخلافنا عليها كما جمدنا على ما أسس أسلافنا، فأس الطائفية متابعة الأموات الماضين، وأول مفتاح للخروج على عصبيتها هو التحرر من قيودهم وأغلالهم التي علقناها دون إرادة منهم في أعناقنا.